



المحافظون.. وترجمة برنامج الرئيس



والتخريب التي تقترفها وتفكرها ورأها قوى الشر من أصحاب المشاريع الصغيرة الشمولية. وقال: كانت لدينا خطط لمشاريع تشييد بتكلفة وأعدت توفير فرص العمل وتخلق أجواء ومناخات استثمارية أفضل، إلا أن العناصر الحاكمة والمزومة أعاقت كل شيء بل ودمرت عددا من المشاريع ونهبت المعدات والليات منها أنها ستنتج في تحقيق أهدافها وموارثها الحاكمة على الوطن.

تست شعارات
ما سبق غيض من فيض سقناه للقراري الكريم وكنا نأمل من بقية المحافظين التجاوب معنا حتى نعين ونؤكد للناس أن ما وعد به فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في برنامج الانتخابي لم يكن مجرد شعارات ولاستهلاك الإعلامي أو لعدنعة عواطف الناس كما يظن ويريد بعض المشوهين.

جملة من التطورات والتحديات والعواصف التي اعترضت المسيرة النهوضية لبلادنا خلال السنوات الأربع الماضية، وتحديدًا منذ الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006م، فخلال هذه الفترة الوجيزة أحرزت بلادنا تقدماً وتطوراً على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها طبقاً لما نص عليه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - الذي وضع مسارات مهمة على صعيد تعزيز البناء والنهوض الشامل ولعل أبرزها وضع منظومة عمل واحدة لتوحيد الجهود وحشد الطاقات لإنجاز أهداف ومحددات البرنامج الرئاسي بكفاءة وفاعلية يلمس ثمارها الوطن - أرضاً وإنساناً.

مديرياتها أو مستوي الوطن بدءاً بنقل الصلاحيات الكاملة للمديريات في إطار عدم التشبث بالمرتكزة المالية والإدارية، عام 2008م، فبمجرد إكمال العمل مستمراً في تحسين وتطوير عدد من الليات للوصول إلى الأهداف المرجوة على صعيد ترجمة وتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية على المستوى المحلي.

نقطة تحول
أما علي محمد خديم محافظ المهرة فقال: إن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية مثل نقطة تحول كبيرة على المستوى الوطني والمحلي بشكل خاص حيث أسهم في تطوير الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية في المحافظات والمهرة بشكل خاص وتعزيز البات مكافحة الفساد وتحسين البيئة الاستثمارية والإدارة وتكريس سيادة القانون وهو ما انعكس إيجاباً على الدفع بعجلة النمو والبناء في كافة المجالات حيث وصلت المشاريع المحققة لمديريات المهرة خلال الفترة 2006-2010م، إلى أكثر من 200 مشروع بأكثر من 20 مليار ريال في الصحة والتربية والطرق والأشغال العامة والبنية التحتية وتطوير الحيازة الاجتماعية والعمل الزراعي، فيما لا يزال العمل جارياً في عشرات المشروعات الخدمية التي تلي احتياجات المواطن المهري.

أهداف مرجوة
من جهته دعا محافظ عمران كهلان أبو شوارب أبناء المحافظة إلى تحسيد التعاون الحقيقي لمجابهة التحديات التي تواجه التنمية في المحافظة وإبرازها ظاهرة القطاعات وحمل السلاح، من أجل البناء والتنمية والدفع بميزان من التطور والتنمية وتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي وصولاً إلى الأهداف المرجوة وتقليل الصعاب أمام عملية رقابية وإشراف المجالس المحلية والقضاء بوجهاً من الحقيق في مسيرة التطور والنهوض في المحافظة. وعلى مستوى المشاريع الخدمية

في هذه المساحة نستضيف عدداً من محافظي المحافظات للحدث عما حدث ويحدث على صعيد الالتزام بالبرنامج الرئاسي وتنفيذ البات والوصول لأهدافه.. فكانت هذه الحصيلة:

أربع سنوات مرت على المحطة الديمقراطية الفريدة لانتخاب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في مناخات حرة وتزوية وشفاقة، وقد اقترنت تلك السنوات بتحقيق العديد من الإنجازات التي لا تحصى والتحويلات العظيمة التي انسجمت مع عظمة شعبنا اليمني على الصعد السياسية والاقتصادية والديمقراطية والتنمية والرفاهية التي صارت اليوم تبرز وجه الوطن على امتداد الساحة اليمنية في شتى مناحي الحياة، وذلك في ضوء البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية..

تطور تنموي وخدمي
وبهذا الخصوص يرى الأخ محافظ البيضاء محمد ناصر العامري أن أبرز منجزات الأعوام الأربعة الماضية يتمثل بالسير في تعزيز قدرات السلطات المحلية وصحولة الوصول إلى الحكم المحلي وإسراع الصلاحيات، ويضيف: أن خطوة انتخاب المحافظين أسهمت في توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وعززت من التجربة الديمقراطية وقربتها على إدارة الشؤون المحلية والنهوض بمسئولياتها في تحمل مهمة تلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم في المحافظات والمديريات.

واعتبر العامري أن ما شهدته محافظة البيضاء من تطور تنموي وخدمي عزز مسارات الحياة العامة، لافتاً إلى أن المحافظة خلال الفترة 2006-2010م حظيت بأكثر من 277 مشروعاً تنموياً شملت مختلف مناحي الحياة وذلك ترجمة للبرنامج العام للحكومة المنطلق من أولويات

وأهداف البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

استنتاجات



محافظ البيضاء: انتخاب المحافظين محطة ديمقراطية فريدة

محافظ تعز: تجرية السلطة المحلية العنوان الأبرز للبرنامج الرئاسي

محافظ المهرة: مثل البرنامج الانتخابي نقطة تحول على المستوى الوطني

محافظ لحج: عناصر الشد مرت العديد من المشاريع ونهبت معداتها وآلياتها

كما تطرق إلى الاستنتاجات الضرورية التي تنبئها دراستها في ضوء تنفيذ ما تبقى من بنود وأهداف البرنامج الرئاسي بحسب ما تراعى مراعاتها عند إعداد الخطط والبرامج الاستثمارية على المستوى المركزي بما يلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين في الريف والحضر.

العنوان الأبرز
من جانبه أشار محافظ تعز حمود خالد الصوفي إلى ما أحدثته تجربة السلطة المحلية كعنوان أبرز بين المنجزات والأحداث الشاهدة على

تطور تنموي وخدمي

بمحافظة البيضاء محمد ناصر العامري أن أبرز منجزات الأعوام الأربعة الماضية يتمثل بالسير في تعزيز قدرات السلطات المحلية وصحولة الوصول إلى الحكم المحلي وإسراع الصلاحيات، ويضيف: أن خطوة انتخاب المحافظين أسهمت في توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وعززت من التجربة الديمقراطية وقربتها على إدارة الشؤون المحلية والنهوض بمسئولياتها في تحمل مهمة تلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم في المحافظات والمديريات.

واعتبر العامري أن ما شهدته محافظة البيضاء من تطور تنموي وخدمي عزز مسارات الحياة العامة، لافتاً إلى أن المحافظة خلال الفترة 2006-2010م حظيت بأكثر من 277 مشروعاً تنموياً شملت مختلف مناحي الحياة وذلك ترجمة للبرنامج العام للحكومة المنطلق من أولويات

إنه زمن الانتصار
محمد يحيى شنيف

■ طيلة 48 عاماً من الزمن الثوري، وبلادنا مستهدفة من فئران الداخل والخارج، عبر محاولات نبذنا لإثارة الفتن والافتتال بين أبناء الوطن الواحد، والدعوة الصارخة الفاضحة للعودة إلى عهد جاهلية الاستعمار والاستبداد، وإحياها كل ما أمكن من الصور البغضية للمنطقة والمنهية والسالفة، وبت ثقافة الكراهية والحقد، لسبب رئيسي، وهو أن الثورة اليمنية قد تمردت على كل تلك الهلاكات، وقضت على سياسة "فرق تسد" منذ انطلاق "مارس" الثورة السبتمبرية صبيحة 26 من سبتمبر 1962م وانتصرت الثورة المباركة لإرادة الشعب اليمني، المستمدة من الإرادة الإلهية.

ومع أن الزمن الثوري لم يشهد الاستقرار اللازم لإحداث التغيير المنشود، فقد استطاع الوطن، بفضل من الله عز وجل ثم قيادته وحكاه شعبه، تحقيق أقدس أهداف الثورة ومبادئها وقِيمها الأصيلة، على أرض الواقع.

إن من حقائق ما تحقق، في الزمن الثوري، لا يمكن حصرها في تناوله كهذه، لكن أبرزها تتمحور في التالي:

– الانتقال من المرحلة الثورية إلى الدستورية، ليصبح دستور الجمهورية اليمنية هو المرجعية الشرعية لتفسير وتطوير النظام الجمهوري، وحماية المؤسسات الدستورية، وخلق مجتمع تنموي ديمقراطي وخدمي.

– استقلالية القرار السياسي، والخروج من شرقة التبعية، ورفض أية وصاية.

– وضع تشريعات متطورة لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتطوير الكادر البشري.

– استغلال ثروات الوطن، والأهتمام بالتأنيب الاقتصادي، وفقاً للإمكانيات المتاحة، مع جذب الاستثمار، وإمكانية توفير بيئة مناسبة له.

– تواصل الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية، وتعزيزاً للاقتصاد الوطني، والنهوض بالعمل التنموي.

– التسامح والوسطية، وتواصل مبدأ الحوار في أوساط المجتمع.

– ترشيد وتطوير العمل الديمقراطي، وتعزيز منظمات المجتمع المدني والتعددية السياسية والحزبية.

– إعادة وحدة الوطن، تتويجاً لأهداف الثورة اليمنية، والانطلاق نحو استكمال البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة.

وللحق فإنها وغيرها، حقائق ووقائع، أحرزت في عهد «الصالح» القائد الحكيم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الزعيم الذي لم ينكر جهود من سبقوه من القادة، لكنه وبوطنية وإقتدار وأصل مسارات البناء في الزمن الصعب، والمتغيرات الداخلية والخارجية، بعد أن حدد أولويات العمل الوطني وأهمها، وذلك منذ تسلمه مسؤولية القيادة في العام 1978م، ولأنها مهام كبيرة واجهته احتوت على أهمية إنجازها فقد كان ذلك.

الثورة اليمنية تبدأ عامها التاسع والأربعين ليتواصل زمن الانتصار.. لأن التوجه لمستقبل أفضل آمن ومزدهر، إلى جانب تجاوز التحديات القائمة، هي الخطى الرئيسية في فكر الرئيس الصالح ونهجاته.. وهذا هو قدره، كزعيم وطني حكيم، ويقبنا كل حكام اليمن معه.. وبالاصطفاف الوطني الجماهيري ستحقق الطموحات.. ومع كل التقدير والوفاء المناضلي الثورة وشهادتها الأبرار.. وللمؤسسة العسكرية والأمنية المنتصرة يوماً للوحدة والنظام الجمهوري.. وكل عام والوطن بالف خير.

بامشوس لـ «الميثاق»: الرئيس أنجز من برنامجه 90%

أوضح الدكتور أحمد عمر بامشوس - رئيس الهيئة الاستشارية غير الحكومية لتابعة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية - أن معظم ما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية قد تم تنفيذه.

وقال في حوار مع «الميثاق»: إن على الحكومة والمؤتمر الشعبي العام تكثيف الجهود لاستكمال تنفيذ برنامج فخامة الرئيس كل فيما يخصه.

فإلى نص الحوار:

كيف تنظرون إلى مستوى تنفيذ برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية بعد مرور أربع سنوات على الانتخابات؟
أولاً أهني فخامة الأخ رئيس الجمهورية بمرور أربع سنوات على انتخابه في انتخابات حرة وتزوية شهدت لها كافة دول العالم حيث تم انتخاب فخامة استناداً إلى إنجازاته العظيمة للوطن والشعب وإلى برنامجه الانتخابي الذي أعدت محاوره لتغطي فترة الرئاسة المستقبلية ولتكون هذه المحاور وسيلة لرسم الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والرياضية والدفاعية وغيرها من المنجزات التي تضمنها البرنامج الرئاسي.

وقبل أن نتحدث عن مستوى إنجاز هذا البرنامج لا بد أن نوضح الأركان الأتية والتي تعبر عن وجهة نظرنا محدداً لتحليل مستوى الإنجازات.

اختصاصات رئيس الجمهورية في تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس برأيي في:

– إقرار الخطط والسياسات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الحكومية لكل محور من المحاور التي تخصها عبر أجهزتها الفنية.

– إقرار التشريعات القانونية المعنية بالتنفيذ والتنظيم والرقابة على الخطط التي تضعها الوزارات والمؤسسات.

– الرقابة على الأداء - كما وجوده - من خلال التنظيم السياسي المؤتمر الشعبي العام باعتباره رئيساً له.

– الإشراف المباشر على العلاقات الخارجية من خلال وزارة الخارجية وتحسين سمعة البلاد مع الدول الأجنبية عربية وغير عربية وإيجاد علاقات تعاون متميزة معها في كافة المجالات والتوقيع على الاتفاقيات السياسية.

وتعتقد أن فخامة الرئيس قد نفذ هذه الاختصاصات بمستوى عال يفخر به الشعب اليمني ولا يستطيع أحد في مجال الخطط والسياسات فقد قام بإقرار جميع الخطط المحدة بمعرفة الحكومة وعلى مسؤوليتها بل كان له عند عجز الحكومة عن مكافحة الأزمات أن تدخل شخصياً لإصلاحها.

وقد قام بالمعالجة الحكمة لحرب صعدة ومشكلة الحراك في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية من قبل تجار الحرب.

برأيكم من المسئول عن تنفيذ التشريعات القانونية؟
بالنسبة لإقرار التشريعات القانونية المعنية بتنفيذ وتنظيم الرقابة على الخطط التي تضعها الوزارات فقد أقر



وكون هيئات لهذه التشريعات والقوانين أهمها: قانون إبراء الذمة المالية، هيئة مكافحة الفساد، قانون المناقصات والمزايدات، الهيئة العليا لمكافحة الفساد، الهيئة العامة للاستثمار، نظام المناقصة الواحدة، قانون الضريبة العامة على المبيعات، قانون ضرائب الدخل الجديد، قانون مكافحة غسل الأموال.

كيف تقيّمون مستوى الرقابة على الأداء؟
ما زال الأداء في بلادنا من ناحية تحديد المسؤولية الوطنية للنظم السياسية ضعيفاً.. وما يؤخذ على المؤتمر الشعبي العام أن دوائره لا تقوم بواجبها الرقابي على مستوى إنجاز الخطط الاقتصادية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وكان أداء الحكومة لا يعجبنا.

ومن هنا فمسئولية فخامة الرئيس من الناحية الرقابية معتمد على دوائر المؤتمر الشعبي العام المتخصصة.. وقد يتساءل البعض عن مسؤولية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والإجابة على ذلك تكمن في أن مسؤولية الجهاز تتمثل في الرقابة المالية الحسابية لا الرقابة على الأداء كما أن رقابته تقوم على استخدام مبادئ ومعايير محاسبية قديمة تجمع بين مبادئ المحاسبة والمفاهيم الاشتراكية.. ولم تطبق معايير المحاسبة الدولية إطلاقاً.

كيف تقيّمون مستوى أداء المؤتمر في تنفيذ البرنامج؟
– المؤتمر الشعبي العام باعتباره الحزب الحاكم المفروض أن يقوم عبر دوائره المتخصصة بالرقابة على محاور المؤتمر كونه قام بأعداد خططها على أعلى الأقل المشاركة في إعدادها من خلال دوائره المتخصصة أو كونه التنفيذية.

برأيكم ما دور الحكومة في تنفيذ البرنامج؟
– الوزارات والمؤسسات التابعة لها لم تكن عند مستوى المسؤولية في تنفيذ البرنامج بشكل متكامل وبمستويات أداء تتعاضد والفترة الانتخابية لأسباب تتمثل - ربما - في:

– عدم كفاءة استخدام التخصصات المالية نتيجة ضعفها الإداري وعدم كفاءة عناصرها وعدم إنشاء وحدات فنية لها ومن هنا لم تستخدم المعونات والمساعدات والقروض الممنوحة لبلادنا والموزعة للوزارات منذ عام 2003م حتى عام 2006م، كما لم تستخدم مساعدات ومنح مانحي مؤتمر لندن منذ عام 2009م حتى الآن سوى نسبة قليلة من بعض الوزارات أهمها الأشغال.

– الكابلات والمخاطات من بعض الأحزاب عبر أعضائها في الوزارات والمؤسسات الحكومية لإظهار ضعف أدائها.

– عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

– سوء هيكله الوزارات والمؤسسات.

لذلك نرى أن نسبة نجاح تنفيذ برنامج الرئيس يجب أن يُنظر له من جهة اختصاصات المسئوليات الإدارية الحكومية.

فعلی مستوى اختصاصات الرئيس فسياسة التنفيذ بلغت 90% بمستوى عال.

أما على مستوى اختصاصات المؤتمر الشعبي العام والحكومة فبلغت النسبة 30% لكلهما.

